مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد: 07/ العدد: 01 (2023)، ص 291- 306

دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

An econometric study on the direct and indirect impact of financial inclusion on Algeria economic growth

بوعتلي محمد[1*]

[1] المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي (الجزائر)، مخبر دراسات وبحوث حول الاقتصاد الرقمي، mbouatelli@esgen.edu.dz

تاريخ الاستلام:2023/02/25 تاريخ القبول:2023/06/14 تاريخ النشر:2023/06/30

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التأثير المباشر وغير مباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، بالاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة بين (2004 و 2019)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على برنامج R.

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي مباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، كما توصلت إلى وجود عدة قنوات للتأثير غير مباشر، بحيث يكون التأثير إيجابي أو سلبي حسب القناة التي ينتقل عبرها، ومن أهم هذه القنوات نجد كل من قناة الاستثمار وقناة النفقات العمومية بحيث يكون التأثير غير مباشر الذي ينتقل عبرها إيجابي، بالإضافة إلى قناة سعر الصرف وقناة التضخم التي تنقل التأثير السلبي للشمول المالي إلى النمو الاقتصادي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ النمو الاقتصادي؛ التأثير المباشر؛ قنوات التأثير غير المباشر؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: G2؛ C5؛ O40؛ O55.

Abstract :

This study aims to measure the direct and indirect impact of financial inclusion on the economic growth of Algeria, based on annual data for the period between (2004 and 2019), and to achieve this goal, it was relied on the R program.

The results of the study concluded that there is a direct positive impact of financial inclusion on the economic growth of Algeria, and that there are several channels of indirect influence, so that the impact is positive or negative depending on the channel through which it is transmitted, among the most important of these channels, we find both the investment channel and the public expenditure channel, so that the indirect effect that is transmitted through it is positive, in addition to the exchange rate channel and the inflation channel, which transmits the negative impact of financial inclusion to Algeria's economic growth.

Keywords: Financial Inclusion; Economic Growth; Direct Influence; Channels of Indirect Influence; Algeria.

JEL Classification: G2: C5: O40: O55.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

انتشر في الآونة الأخيرة مصطلح الشمول المالي، وزاد الاهتمام به ظل العولمة والتطور التكنولوجي، حيث يهدف الشمول المالي إلى تعزيز وصول كافة فئات المجتمع من مؤسسات وأفراد، وعلى اختلاف مستوياتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية إلى الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.

في نفس السياق تظهر أهمية الشمول المالي، في كونه يساهم في تطوير المؤسسات المالية، وتحقيق التنافسية في القطاع المالي، وبالتالي خلق الثروة ودعم معدل النمو الاقتصادي، وفي ظل ذلك تبلورت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما هو التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على معدل النمو الاقتصادي للجزائر؟

من خلال الإشكالية السابقة يمكن أن نستنبط الفرضيات التالية:

- يساهم الشمول المالي بصفة إيجابية ومباشرة في تعزيز النمو الاقتصادي للجزائر؛
- للشمول المالي تأثير غير مباشرة سلبي وإيجابي عبر عدة قنوات وحسب طبيعة كل قناة على النمو الاقتصادي للجزائر.

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للجزائر، وهذا لكون أنها مازالت بعيدة عن تحقيق مستويات شمول مالي معتبرة نتيجة العديد من المعوقات، كما تهدف أيضا إلى تحديد وقياس الأثر المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر مع تحديد أهم قنوات هذا التأثير وقياسه.

ولهذا سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة مختلف المفاهيم النظرية للشمول المالي، وعلى منهج الاستدلال الإحصائي لدراسة التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر.

في نفس السياق فلقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي، واختلفت نتائجها باختلاف العينات المدروسة، وباختلاف فترات الدراسة والطرق والتقنيات المستخدمة، حيث سنقوم فيما يلي بعرض أهم النتائج التي توصلت إليها أهم الدراسات السابقة في الموضوع:

- **دراسة (بن منصور، 2022):**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2019، وهذا بالاعتماد على نموذج

الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة على البيانات المقطعية (PANEL-ARDL)، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة طويلة الأجل بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، بحيث أن التغير في مؤشر الشمول المالي بنقطة واحدة يؤدي إلى تغير النمو الاقتصادي ب 2,7 نقطة، كما توصلت هذه الدراسة أيضا فيما يخص اختبار السببية في الأجل القصير والأجل الطويل، إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

- **دراسة (Noha & Ayah, 2019):**

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 44 دولة، منها 23 من الأسواق الناشئة، و21 من دول الشرق الأوسط، خلال الفترة ما بين 1960 و2015، وبالاعتماد على طريقة النموذج الديناميكي للفروق العامة للعزوم، حيث تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي مهم بين مؤشر الشمول المالي ومعدل النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

- **دراسة (Dai-Won, Jung-Suk, & Kabir, 2017):**

هدفت هذه الدراسة هي الأخرى إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 55 دولة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وهذا بالاعتماد على بيانات البانل الديناميكية من خلال كل من نموذج الفروق العامة للعزوم، الانحدار الذاتي لبيانات البانل واختبار سببية غرانجر، حيث تم التوصل إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على النمو الاقتصادي، كما تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة سببية تعاضدية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

1- الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

سنتطرق في هذا الإطار إلى كل من تعريف الشمول المالي، ركائزه الأساسية، أبعاده، أهميته وأهدافه.

1-1 تعريف الشمول المالي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم "المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين" ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (محاجبية و سعدان، 2018، صفحة 747).

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والشبكة الدولية بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (شني و بن لخضر، 2018، صفحة 106)

2-1 الركائز الرئيسية للشمول المالي

هناك أربعة محاور لتعزيز الشمول المالي، وتشمل: (صندوق النقد العربي.، 2017، الصفحات 7-10)

1-2-1 دعم البنية التحتية المالية

وهذا يكون عن طريق:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع فروع مقدمي الخدمات المالية؛
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية؛
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير الاتصال وتبادل المعلومات؛
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة.

2-2-1 حماية مستهلكي الخدمات المالية

من خلال الآتي:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة؛
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية.

3-2-1 تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها و التسويق لها؛

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4-2-1 التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي.

3-1 أبعاد الشمول المالي

نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي: (Demirgue & Klapper, 2012, p. 3)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

البعد الثاني: الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة و الأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزارعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار و العواصف).

4-1 أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي: (أرشد، 2018، الصفحات 148-149)

المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛

المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛

المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

- **الاستقرار المالي:** ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه: النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة؛
- **النزاهة المالية:** تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع

المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى إتباع الخدمات المالية الغير رسمية، مما سيشكل عائقا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛

- **الحماية المالية للمستهلك:** تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

1-5 أهداف الشمول المالي

من أهم أهداف الشمول المالي نجد: (أبو دية، 2016، صفحة 19)

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.

2- الإطار التطبيقي: دراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

1-2 تقديم معطيات الدراسة:

إن دراسة التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، يتطلب منا كمرحلة أولى تقديم معطيات الدراسة.

1-1-2 منهجية الدراسة

ترتكز منهجية الدراسة على قياس التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، بالاعتماد من جهة على نموذج أساسي لقياس التأثير المباشر، ومن جهة أخرى على أربعة نماذج لتحديد نوع التأثير غير المباشر.

2-1-2 عينة و فترة الدراسة

تمتد فترة الدراسة من سنة 2004 إلى سنة 2019، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة إلى توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات التي تم الاعتماد عليها، كما شملت عينة الدراسة دولة الجزائر.

3-1-2 مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي. (البنك الدولي، 2022)

4-1-2 متغيرات الدراسة

اعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على عدة متغيرات قمنا بعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	البيانات المعبرة على المتغير	وحدة القياس	مصدر البيانات
IF	فروع البنوك التجارية	عدد فروع البنوك التجارية	لكل 1000 بالغ	قاعدة بيانات البنك الدولي
	ماكينات الصراف الآلي	عدد ماكينات الصراف الآلي	لكل 1000 بالغ	قاعدة بيانات البنك الدولي
CR	النمو الاقتصادي	معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	نسبة مئوية سنويا	قاعدة بيانات البنك الدولي
INV	الاستثمار	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي
DP	الاتفاق الحكومي	النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة	بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي
CHAN	سعر الصرف	سعر الصرف الرسمي	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي
COM	معدل الاستهلاك	النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية	نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	قاعدة بيانات البنك الدولي
INF	معدل التضخم	معدل التضخم	نسبة مئوية سنويا	قاعدة بيانات البنك الدولي
PIBH	مستوى الدخل	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	الأسعار الجارية للدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي
PP	النمو السكاني	معدل الزيادة السكانية	نسبة مئوية سنويا	قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: من إعداد الباحث

حيث قمنا بحساب مؤشر الشمول المالي للجزائر على أساس متوسط حسابي لمؤشران أساسيان، المتمثلان في كل من: عدد فروع البنوك التجارية، بالإضافة إلى عدد ماكينات الصراف الآلي.

5-1-2 نماذج الدراسة

لغرض دراسة التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر قمنا بالاعتماد على نموذج النمو الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النموذج على مجموعة من

المتغيرات التفسيرية رأيناها ضرورية وهامة ومفسرة للنمو الاقتصادي للجزائر، كما قمنا باقتراح أربعة نماذج أخرى من أجل دراسة التأثير غير المباشر، وهي كل من نموذج الاستثمار، نموذج الإنفاق الحكومي، نموذج سعر الصرف، ونموذج معدل التضخم، إذ قمنا بهيكلة هذه النماذج بطريقة تمكننا من استخلاص أهم التأثيرات غير المباشرة التي يمكن للشمول المالي أن يؤثر بها على النمو الاقتصادي للجزائر.

يلخص الجدول الآتي نماذج الدراسة التي قمنا باقتراحها والخاصة بالتأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر:

الجدول رقم (2): نماذج الدراسة

نموذج التأثير المباشر	
نموذج النمو الاقتصادي	CR = *f* (IF, INV, DP, CHAN, INF)
نماذج التأثيرات غير المباشر	
نموذج الاستثمار	INV = *f* (IF, COM, CHAN, DP)
نموذج الإنفاق الحكومي	DP = *f* (IF, COM, PP)
نموذج سعر الصرف	CHAN = *f* (IF, INF, DP)
نموذج معدل التضخم	INF = *f* (IF, PIBH, CHAN, COM)

المصدر: من إعداد الباحث

2-2 دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على جميع متغيرات الدراسة (يرمز له بـ LN) باستثناء معدل النمو الاقتصادي (لاحتواء معطياته على العديد من القيم السالبة)، نقوم في هذه المرحلة باختبار استقرارية المتغيرات المكونة لنماذج الدراسة بالاعتماد على اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuler)، وبالاعتماد على برنامج R تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): نتائج اختبار (ADF test) على متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرة	**قيمة إحصائية (ADF test)**	**القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%**	**القرار**
CR	-3,1279	-1,6	مستقرة
LN(IF)	0,881	-1,6	غير مستقرة
LN(COM)	0,7462	-1,6	غير مستقرة

LN(PP)	-7,4184	-1,6	مستقرة
LN(PIBH)	0,3436	-1,6	غير مستقرة
LN(DP)	0,8286	-1,6	غير مستقرة
LN(INV)	0,8617	-1,6	غير مستقرة
LN(INF)	-0,445	-1,6	غير مستقرة
LN(CHAN)	1,4171	-1,6	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة إحصائية اختبار ديكي فولر أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10% بالنسبة للمتغيرات CR و LN(PP)، ما يدل على أنها مستقرة، من جهة أخرى نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع المتغيرات الأخرى ما يدل على أنها غير مستقرة، ولهذا نقوم بالفروق من الدرجة الأولى عليها، وعند إعادة اختبار ديكي فولر على هذه المتغيرات نتحصل على الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): نتائج اختبار (ADF test) على الفروق الأولى للمتغيرات غير المستقرة

المتغيرة	قيمة إحصائية (ADF test)	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 10%	القرار
DLN(IF)	-2,0443	-1,6	مستقرة
DLN(COM)	-2,9939	-1,6	مستقرة
DLN(PIBH)	-2,5895	-1,6	مستقرة
DLN(DP)	-1,6167	-1,6	مستقرة
DLN(INV)	-2,4641	-1,6	مستقرة
DLN(INF)	-3,3647	-1,6	مستقرة
DLN(CHAN)	-1,968	-1,6	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

حيث نلاحظ في الجدول السابق أن قيمة إحصائية اختبار ديكي فولر أصغر من القيمة الحرجة بالنسبة لجميع المتغيرات محل الاختبار ما يدل على أن هذه المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى.

3-2 تقدير نماذج الدراسة

بعد القيام بتشكيل نماذج الدراسة، وبعد دراسة استقرار متغيراتها، قمنا باستنتاج النماذج التي تحتوى على المتغيرات المستقرة فقط، والتي سيتم الاعتماد عليها في عملية تقدير

كل من نموذج التأثير المباشر، بالإضافة إلى تقدير نماذج التأثيرات غير المباشرة للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر.

حيث وبالاعتماد على برنامج R تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير نماذج تأثيرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

المتغير التابع	المتغيرات المفسرة	المعاملات المقدرة	مستوى الدلالة الإحصائية
CR	DLN(IF)	11,5915	**(0,377)
	DLN(INV)	3,9291	*(0,516)
	DLN(DP)	3,9918	**(0,364)
	DLN(CHAN)	11,4815	**(0,316)
	DLN(INF)	-1,0217	*(0,341)
DLN(INV)	DLN(IF)	0,891466	**(0,00987)
	DLN(COM)	0,919793	**(0,00159)
	DLN(CHAN)	-0,005768	(0,98549)
	DLN(DP)	0,066502	(0,60163)
DLN(DP)	DLN(IF)	0,99885	(0,3320)
	DLN(COM)	-1,13648	. (0,0534)
	LN(PP)	0,09804	(0,8304)
DLN(CHAN)	DLN(IF)	-0,33325	(0,24166)
	DLN(INF)	0,05385	. (0,06006)
	DLN(DP)	-0,31840	**(0,00226)
DLN(INF)	DLN(IF)	5,5094	. (0,0687)
	DLN(PIBH)	8,5126	(0,1445)
	DLN(CHAN)	11,4035	(0,1017)
	DLN(COM)	7,5935	(0,1825)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

2-4 نتائج تقدير نماذج الدراسة

2-4-1 التأثير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

من خلال نموذج النمو الاقتصادي للجزائر الذي تم اقتراحه وتقديره، نلاحظ وجود تأثير إيجابي لتعزيز الشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، حيث أنه إذا ارتفع مؤشر الشمول المالي بـ 10% فإن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سيرتفع بنسبة قدرها 1,16%؛ حيث

نفسر هذه النتيجة إلى الدور الكبير للشمول المالي في خلق القيمة المضافة، من خلال مساهمته الكبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية للاقتصاد، تعزيز الاستقرار المالي، تعزيز التنافسية في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى خلق مناصب الشغل وتحريك عجلة التنمية خصوصا في المناطق المعزولة، مما يؤدي إلى خلق الثروة ودعم النمو الاقتصادي للجزائر.

2-4-2 التأثير غير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

إن تحديد التأثير غير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر يتم عن طريق قنوات التأثير غير المباشر، والتي من خلالها ينتقل تأثير الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي بطريقة غير مباشرة و بوجود وسيط على الأقل بينهما.

من خلال الجدول رقم (5) قمنا بتحديد جميع قنوات التأثير غير المباشر وعرضها مع تحديد طبيعة التأثير غير المباشر الذي يكون بين الشمول المالي و النمو الاقتصادي عبر كل قناة كما يلي:

الجدول رقم (6): قنوات التأثير غير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر

طبيعة التأثير غير المباشر النهائي	قنوات التأثيرات غير المباشرة	
إيجابي (+)	IF —(+)→ INV —(+)→ CR	قناة {الاستثمار}
إيجابي (+)	IF —(+)→ DP —(+)→ CR	قناة {الإنفاق الحكومي}
سلبي (-)	IF —(-)→ CHAN —(+)→ CR	قناة {سعر الصرف}
سلبي (-)	IF —(+)→ INF —(-)→ CR	قناة {التضخم}

المصدر: من إعداد الباحث

بعد عرض قنوات التأثير غير المباشر التي يمكن للشمول المالي أن يؤثر عبرها على النمو الاقتصادي للجزائر إما إيجابيا أو سلبيا، أي أن تكون عاملا دافعا لهذا النمو الاقتصادي، أو عاملا معيقا له، سنقوم في هذه المرحلة بالقيام بتحليل اقتصادي وإحصائي لكل قناة من هذه القنوات.

- **التأثير غير المباشر عبر قناة الاستثمار**

من خلال ما سبق نلاحظ وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستثمار في الجزائر، كما نلاحظ أن هذا الأخير يكون لديه كذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و بالتالي نستنتج أن لتعزيز الشمول المالي تأثير إيجابي غير مباشر عبر قناة الاستثمار على النمو الاقتصادي للجزائر، و نفسر هذه النتيجة التي توصلنا إليها بأن تعزيز الشمول المالي في الجزائر يساهم في تعزيز تمويل الاستثمارات، كما يوفر الشمول المالي البيئة الاستثمارية

المناسبة، من خلال تحقيق الاستقرار المالي، ومن خلال إضفاء الشفافية والسرعة في إنجاز المعاملات المالية.

- **التأثير غير المباشر عبر قناة النفقات العمومية**

من خلال ما سبق نلاحظ وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على النفقات العمومية للجزائر، كما نلاحظ أن هذا الأخيرة يكون لديها هي الأخرى تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و بالتالي نستنتج أن لتعزيز الشمول المالي تأثير إيجابي غير مباشر عبر قناة النفقات العمومية على النمو الاقتصادي للجزائر، و نفسر هذه النتيجة التي توصلنا إليها بأن تعزيز الشمول المالي ينعكس إيجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مما يدعم قدرتها على تغطية النفقات، و هو في نفس الوقت سيعمل بصفة غير مباشرة في دعم النمو الاقتصادي.

- **التأثير غير المباشر عبر قناة سعر الصرف**

من خلال ما سبق نلاحظ وجود تأثير سلبي للشمول المالي على سعر الصرف في الجزائر، كما نلاحظ أن هذا الأخير يكون لديه كذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و بالتالي نستنتج أن لتعزيز الشمول المالي تأثير سلبي غير مباشر عبر قناة سعر الصرف على النمو الاقتصادي للجزائر، ونفسر هذه النتيجة التي توصلنا إليها بأن تعزيز الشمول المالي سيعمل على دمج النظام المالي الموازي في النظام المالي الرسمي، مما سيعمل على تعزيز مراقبة جميع المعاملات المالية، بالإضافة إلى تطوير النظام البنكي، و هذا كله يساهم في زيادة قيمة العملة المحلية، لكنه في نفس الوقت سيعمل على تثبيط القدرة التنافسية للاقتصاد ما يؤثر بدوره سلبيا على النمو الاقتصادي للجزائر.

- **التأثير غير المباشر عبر قناة التضخم**

من خلال ما سبق نلاحظ وجود تأثير إيجابي للشمول المالي على معدل التضخم في الجزائر، كما نلاحظ أن هذا الأخير يكون لديه كذلك تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و بالتالي نستنتج أن لتعزيز الشمول المالي تأثير سلبي غير مباشر عبر قناة التضخم على النمو الاقتصادي للجزائر، و نفسر هذه النتيجة التي توصلنا إليها إلى أن تعزيز الشمول المالي في الجزائر سيعمل على زيادة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية في أي وقت وبتكلفة مقبولة، مما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي، وبالتالي زيادة معدلات التضخم التي لديها دور سلبي في تعزيز النمو الاقتصادي.

الخلاصة

يعد الشمول المالي من أهم المواضيع التي برزت في السنوات الأخيرة، نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وخاصة البعد الاقتصادي والذي يساهم ويرتبط الشمول المالي ارتباطا كبيرا بالنمو الاقتصادي، ولهذا حاولنا في هذه الدراسة القياسية تحديد التأثير المباشر وغير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر، وتوصلنا إلى العديد من النتائج المهمة من أهمها:

- التأثير المباشر للشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر هو تأثير إيجابي، حيث أن ارتفاع مؤشر الشمول المالي بـ 10 بالمائة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر بنسبة 1,16 بالمائة؛
- تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي للجزائر يكون أيضا عبر قنوات أخرى بطريقة غير مباشرة، حيث أن هذا التأثير يكون إيجابي أو سلبي حسب القناة التي ينتقل عبرها؛
- من أهم قنوات التأثير غير المباشر التي يكون للشمول المالي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي للجزائر نجد كل من قناة الاستثمار، وقناة النفقات العمومية؛
- من أهم قنوات التأثير غير المباشر التي يكون للشمول المالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للجزائر نجد كل من قناة سعر الصرف، وقناة التضخم.

التوصيات

أما عن التوصيات التي نقترحها فهي كالآتي:

- تبني إستراتجية وطنية واضحة وشاملة لتحقيق الشمول المالي؛
- تدعيم البنية التحتية للشمول المالي؛
- توفير بيئة قانونية وتشريعية لدعم ونشر الشمول المالي؛
- العمل على خلق تنافسية في القطاع المالي من أجل الخفض من أسعار الخدمات المالية؛
- العمل على تشجيع الخدمات المالية الرقمية ذات تكلفة أقل وفعالية أكبر؛
- العمل على تشجيع الابتكار في مجال المنتجات المالية التي تناسب جميع أفراد المجتمع؛
- الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية والعربية الرائدة في الشمول المالي.

قائمة المصادر والمراجع

آسيا محاجبية، و نصيرة سعدان. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، العدد 3 .

البنك الدولي. (2022). مؤشرات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من https://data.albankaldawli.org/indicator

صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أبو ظبي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

صورية شني، و السعيد بن لخضر. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 3، العدد 2 .

عبد الأمير جاسم أرشد. (2018). الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية: دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 13، العدد 49 .

ماجد أبو دية. (2016). دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. غزة، فلسطين: مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر.

نجيم بن منصور. (2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2004-2019. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28 ، الصفحات 257-274.

Dai-Won, K., Jung-Suk, Y., & Kabir, H. (2017). Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries. Research in International Business and Finance .

Demirgue, A., & Klapper, L. (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). he World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

Noha, E., & Ayah, E. S. (2019). Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries. International Review of Economics & Finance .

قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

Mehadjebia, A., Saadan, N. (2018). The reality of financial inclusion in the Maghreb: a comparative study: Algeria, Tunisia and Morocco. Journal of Studies and Research The Arab Journal of Humanities and Social Sciences. Zayan Ashour University in Djelfa, Volume 10. Issue 3.

The World Bank. (2022). World Bank Indicators. Retrieved January 10, 2023, from : https://data.albankaldawli.org/indicator.

Arab Monetary Fund. (2017). An introductory leaflet on the concepts of financial inclusion. Abu Dhabi: Regional Working Group to Promote Financial Inclusion in the Arab Countries.

Shini, S., Ben Lakhdar, A. (2018). The importance of financial inclusion in achieving development (promoting financial inclusion in the Arab Republic of Egypt).

Journal of Research in Financial and Accounting Sciences, University of M'sila, Volume 3, Issue 2.

Arshad, A. (2018). Financial Inclusion and its Impact on Achieving the Strategic Success of Service Organizations: An Exploratory Study of a Sample of the Iraqi Private Banking Sector. Journal of the Islamic University College, Volume 13, Issue 49.

Abu Dayyeh, M. (2016). The role of banking spread and financial inclusion in the Palestinian economic activity. Gaza, Palestine: Master Thesis, Al-Azhar University.

Ben Mansour, N. (2022). The impact of financial inclusion on economic growth in North African countries: An econometric and analytical study for the period 2004-2019. Journal of North African Economics, Vol. 18, No. 28, pp. 257-274.

Dai-Won, K., Jung-Suk, Y., & Kabir, H. (2017). Financial Inclusion and Economic Growth in OIC Countries. Research in International Business and Finance .

Demirgue, A., & Klapper, L. (2012). Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). he World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation.

Noha, E., & Ayah, E. S. (2019). Financial Inclusion and Economic Growth: The Role of Governance in Selected MENA Countries. International Review of Economics & Finance .